الأمم المتحدة
A/HRC/57/19

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوَّضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في سري لانكا

التقرير الشامل لمفوَّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

تعرض مفوَّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا التقرير، المقدَّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/51، تحليلاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا، مسلطةً الضوء على بعض الاتجاهات المثيرة للقلق التي قد يكون لها تأثير بعيد المدى في التمتُّع بالحقوق والحريات الأساسية في البلد. وتبيِّنُ المفوَّضية السامية في هذا التقرير الصلةَ الوثيقة بين الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي والحاضر والمطالبات الأوسع نطاقاً بالمساءلة في سياق الحوكمة، كما أنها تقدِّم توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي أن يتَّخذها كل من سري لانكا والمجتمع الدولي من أجل النهوض بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الأجل المحدَّد بسبب إجراء مشاورات مع الدولة العضو.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدِّمة

1- هذا التقرير مقدَّمٌ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/51، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوَّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) أن تعزِّز رصدها لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا وتقديم تقارير عنها، بما في ذلك تقارير عن الأثر الناجم عن الأزمة الاقتصادية والفساد على صعيد حقوق الإنسان. وطلب المجلس إلى المفوضية السامية أن تقدِّم له، في دورته السابعة والخمسين، تقريراً شاملاً يتضمن خيارات أخرى للنهوض بالمساءلة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في الفترة الممتدة من تاريخ اعتماد القرار 1/51، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى غاية تموز/يوليه 2024، مع الإشارة إلى الأحداث التي وقعت في السنوات السابقة، عند الاقتضاء.

2- وترحِّب المفوَّضية السامية بمشاركة الحكومة في إعداد هذا التقرير، وتشير في الوقت ذاته إلى رفض الحكومة لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/46، ولا سيما الفقرة 6 منه، و1/51، ولا سيما الفقرة 8 منه. وقد أرسلت المفوَّضية السامية أسئلة إلى كل من الحكومة ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، وتلقت إجابات مفصَّلة عليها، كما أنها أطلعت الحكومةَ على مشروع التقرير لكي تُبدي تعليقاتها الوقائعية عليها، ثم تلقت تلك التعليقات. وأثناء إعداد هذا التقرير، تواصلت المفوَّضية السامية بشكل مباشر، شخصيّاً وعبر الإنترنت، مع مجموعة متنوِّعة من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. وزار وفد من المفوَّضية السامية سري لانكا في حزيران/يونيه 2024 لإجراء مزيد من المشاورات.

3- وفي شباط/فبراير 2023، استُعرضت سري لانكا في إطار الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، وفي تموز/يوليه 2023، قرَّرت الحكومة تأييد 173 توصية من مجموع التوصيات التي وردت في ذلك السياق وعددها 294 توصية[1]. وفي شباط/فبراير 2024، أنشأت الحكومة لجنة دائمة جديدة مشتركة بين الوزارات ومعنية بحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها مثلاً الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس 2023، قدَّمت سري لانكا تقريرها الأولي بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[2]. وحتى حزيران/يونيه 2024، كانت الحكومة قد تلقَّت من مكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تسعة طلبات زيارة ولم تستجب لها بعدُ[3].

4- وفي أيار/مايو 2024، أوصى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإعادة اعتماد لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ضمن الفئة ألف. وقد قدَّم التحالف العالمي في تقريره عدة توصيات، من بينها التوصية بأن تتَّخذ تلك اللجنة خطوات استباقية لضمان قدرتها على الوصول إلى المجتمع الأوسع نطاقاً، وهذا يشمل شمال البلد وشرقه[4]. وفي حزيران/يونيه 2024، أقرَّ البرلمان قانون تمكين المرأة الذي يتضمَّن حكماً ينصُّ على إنشاء لجنة وطنية معنية بالمرأة.

ثانياً- الاتجاهات والتطورات في مجال حقوق الإنسان

5- ما انفكت سري لانكا تعاني من أزمة اقتصادية حادة منذ عام 2022، وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب الوضع الاقتصادي العالمي وحالة المديونية الحرجة. وبالرغم من استقرار الوضع الاقتصادي الكلي

(1) A/HRC/53/16/Add.1، الفقرة 5.

(2) CED/C/LKA/1.

(3) انظر https://spinternet.ohchr.org/Search.aspx?Lang=en.

(4) انظر https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2024/05/NHRI-Sri-Lanka-Report-by-GANHRI.pdf.

المباشر، ونجاح الحكومة في التفاوض على إعادة هيكلة الديون مع دائني البلد، إلَّا أنَّ آثار الأزمة لا تزال تؤثر بشكل كبير في حقوق الإنسان لدى شرائح كبيرة من السكان. فالمطالب الشعبية لحركة الاحتجاج الجماهيري التي اندلعت في عام 2022 من أجل الإصلاح الديمقراطي والمساءلة عن الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية لم تلق في معظمها آذاناً صاغية. ولم تُنفَّذ الإصلاحات التي طال انتظارها للنهوض بحقوق الإنسان والمصالحة، ولا سيما في القطاعين المؤسسي والأمني[5]. بل على العكس من ذلك، وكما هو مبيَّن في هذا التقرير، هناك تهديدات متجدِّدة للحريات الأساسية، كما تدلُّ على ذلك القوانين الرجعية الجديدة المعتمدة أو المقترحة وحالات التهديد والترهيب والعنف المستمرة التي تستهدف ضحايا الحرب الأهلية وأعضاء المجتمع المدني والصحفيين والمنتقدين.

6- وعلى هذه الخلفية، من المُزمَع أن تُجرَى الانتخابات الرئاسية المقبلة في 21 أيلول/سبتمبر 2024[6]. وستَعقبها انتخابات برلمانية من المُزمَع إجراؤها في آب/أغسطس 2025. وظلت الانتخابات المحلية التي كان من المُزمَع إجراؤها في آذار/مارس 2022 تؤجَّل حتى تموز/يوليه 2024، على الرغم من حكم المحكمة العليا القاضي بضرورة إجرائها في أقرب فرصة سانحة، كما أنَّ انتخابات مجالس المقاطعات بموجب التعديل الدستوري الثالث عشر لم تُجرَ منذ عام 2014.

ألف- تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية على حقوق الإنسان

7- لقد ساعد الدعم المقدَّم من صندوق النقد الدولي في تعزيز أداء البلد وفقاً لمؤشرات الاقتصاد الكلي. ففي مطلع تموز/يوليه 2024، تمكَّنت الحكومة من إبرام اتفاقات مع دائنيها بشأن إعادة هيكلة الديون. ومع ذلك، فإنَّ الآثار التراكمية للأزمة الاقتصادية وتدابير التقشُّف المرتبطة بها التي لحقت بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ظلت تتردد أصداؤها بعمق وعلى نطاق واسع على مستوى الأسر المعيشية والأفراد، مؤثرة بشكل خاص في أفقر الفئات التي هي مهمَّشة من قبلُ. وفي مواجهة الحيز المالي المحدود، اتَّخذت الحكومة تدابير لتعزيز قاعدة إيراداتها بما يتماشى مع أهداف صندوق النقد الدولي – وقد شمل ذلك خفض الحد الأدنى لضريبة الدخل الشخصي إلى 000 100 روبية (328 دولاراً) شهريّاً، على الرغم من انخفاض الأجور الحقيقية؛ واعتماد تسعيرة للوقود والخدمات العمومية تعكس التكاليف؛ واعتماد زيادات متتالية في ضريبة القيمة المضافة وتوسيع لنطاقها – وقد كان لهذه التدابير تأثير في أولئك الذين يقبعون في المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا، وخصوصاً النساء[7].

8- وفيما بين عامي 2021 و2023، تضاعف معدل الفقر، من 13,1 إلى 25,9 في المائة، ومن المتوقَّع أن يظل عند مستويات مرتفعة على مدى السنوات القليلة القادمة[8]. وتشير نتائج دراسة استقصائية صادرة عن إدارة التعدادات والإحصاءات إلى أنَّ 60,5 في المائة من الأسر المعيشية شهدت انخفاضاً في دخلها الشهري، و91 في المائة من الأسر المعيشية شهدت زيادة في الإنفاق الشهري منذ آذار/مارس 2022[9]. وقد كان لانخفاض الدخل (بالقيمة الإسمية والحقيقية على حد سواء) وتزايد مديونية

(5) A/HRC/46/20، الفقرات 20-23؛ وA/HRC/51/5، الفقرات 21-26.

(6) انظر http://documents.gov.lk/files/egz/2024/7/2394-51_E.pdf.

(7) انظر https://www.ft.lk/opinion/Urgent-plea-by-feminists-to-address-humanitarian-crisis-caused-by-economic-collapse/14-733198؛ وhttps://www.ft.lk/opinion/Universal-social-security-If-not-now-when/14-736777.

(8) انظر https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/a498539d-ae15-4911-8895-fff713aa063a/content؛ وhttps://thedocs.worldbank.org/en/doc/64a39c836b5aff415ca339ae14a1afbc-0310062023/original/Sri-Lanka-Development-Update-April-2023-final.pdf.

(9) انظر http://www.statistics.gov.lk/WebReleases/HECS_Bulletin_Final.

الأسر المعيشية تأثير في تمتع عدد كبير من السريلانكيين بالحق في مستوى معيشي لائق، إذ يجب إيلاء الأولويةَ لبعض النفقات على الغذاء والصحة والتعليم والنقل وغيرها من النفقات على حساب نفقات أخرى.

9- وفي تموز/يوليه 2023، اعتمدت الحكومة برنامج "أسويسوما"، وهو مخطط للقيام بتحويلات نقدية إلى الفقراء الذين يستوفون معيار قياس مستوى الدخل، وقد استفادت منه حتى الآن مليونَا أسرة. وفي تموز/يوليه 2024، وافقت الحكومة على سياسة وطنية جديدة للحماية الاجتماعية، وارتفع الإنفاق على الضمان الاجتماعي من 174 مليار روبية في عام 2023 إلى 205 مليارات روبية في عام 2024.

10- وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أنَّ قرابة ربع الأسر المعيشية تعاني من درجة معتدلة من انعدام الأمن الغذائي، وأنَّ الأسر المعيشية التي تعتمد على الحماية الاجتماعية وغيرها من مخططات المساعدة هي الأكثر عرضة للخطر. وتشكِّل الأسر المعيشية في مجتمع المَزارع النسبة العليا من الأسر التي تستهلك غذاءً غير كافٍ، وتشكِّل الأسر المعيشية التي تُعيلها إناث نسبة أكبر من الأسر التي تستهلك وجبات غير كافية وتعتمد استراتيجيات أشد قسوة لمواجهة ظروفها (مثل بيع موجوداتها وإنفاق مدَّخراتها) مقارنة بالأسر المعيشية التي يُعيلها ذكور[10]. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال أو التقزم في جميع الفئات العمرية بين عامي 2021 و2023[11]. وقد استهلت الحكومة برامج دعم غذائي مختلفة، إذ خصَّصت قرابة 12,7 مليار روبية في عام 2024 لتوزيع الأرز على ما يقرب من 3,4 ملايين مستفيد وتوفير برنامج غذائي مدرسي لما مجموعه 1,6 مليون طالب[12].

11- ووفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة التعدادات والإحصاءات، عمد ما يقرب من ربع الذين عانوا من مرض خلال الأزمة الاقتصادية إلى تغيير إجراءات العلاج الصحي بسبب نقص الأموال[13]. ومن العوامل الحاسمة الأخرى التي كان لها تأثير في حصول المرضى على الرعاية الطبية هجرة أعداد كبيرة من المهنيين الصحيين، مما أدى إلى تراجع سُبُل الوصول إلى المستشفيات والمراكز الطبية بل وإغلاقها[14] وإلى نقص في الأدوية[15] كما أدَّى إلى مشاكل تتعلق بالأدوية المزيَّفة والفساد في القطاع الصحي[16].

باء- تطورات تشريعية مثيرة للقلق

12- منذ عام 2023، ما انفكت الحكومة تعتمد أو تقترح مجموعة من القوانين الجديدة التي تمنح صلاحيات واسعة لقوات الأمن وتوسّع بشكل كبير من القيود المفروضة من قبلُ على حرية التعبير والرأي

(10) انظر https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000158905/download/?_ga=2.44937895.2078595437.1717510781-1011957968.1711620644.

(11) انظر https://fhb.health.gov.lk/events/routine-nutrition-information-dashboard/.

(12) ملاحظات الحكومة على النسخة الأولية غير المحرَّرة من هذا التقرير.

(13) انظر http://www.statistics.gov.lk/WebReleases/HECS_Bulletin_Final.

(14) انظر https://www.newsfirst.lk/2023/11/28/40-hospitals-in-sri-lanka-closed-down؛ و-https://economynext.com/despite-economic-recovery-more-sri-lankan-doctors-want-to-leave-for-better-pay-kids-future-148267/؛ و-https://www.context.news/socioeconomic-inclusion/sri-lankan-health-crisis-could-worsen-as-doctors-seek-work-abroad.

(15) انظر https://www.dailymirror.lk/breaking-news/Patients-in-dire-straits-as-drug-shortage-hits-Govt-hospitals/108-281838.

(16) انظر https://www.bbc.com/news/world-asia-68561893؛ و-https://www.tisrilanka.org/tisl-files-fr-case-regarding-controversial-medical-supplies-procurement-through-indian-credit-line/؛ و-https://www.tisrilanka.org/tisl-files-fr-petition-over-human-immunoglobulin-and-other-controversial-medical-supplies/.

وتكوين الجمعيات[17]. وهناك قلق من أن يكون للأثر التراكمي للتشـــريعات الراهنة وهذه القوانين الجديدة عواقب عميقة على حماية الحريات الأساسية وسيادة القانون في سري لانكا.

13- فعلى مدى سـنوات، ظل خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسـان والمفوَّضـية السـامية والمنظمات الوطنية والدولية يعربون عن قلقهم من وجود قوانين قمعية مختلفة، مثل قانون منع الإرهاب وقانون مكتب إعادة التأهيل، وإسـاءة اسـتخدام القانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية: فهذه القوانين غالباً ما يُلجَأ إليها لإيقاف واحتجاز ومحاكمة الصـحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان[18]. ففي أيار/مايو 2023 مثلاً، أُوقفت رهن التحقيق، بموجب المادة 3 من القانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ناتاشا إيديريسوريا، وهي ممثلة فكاهية ارتجالية، بتهمة "إهانة" البوذية[19]. ورفضت محكمة ابتدائية الدعوى في 19 حزيران/يونيه 2024.

14- ويثير قانون السـلامة على الإنترنت، الذي صـدر في كانون الثاني/يناير 2024، وعدة قوانين مقترحة، وهي مشـروع قانون مكافحة الإرهاب، ومشـروع قانون المنظمات غير الحكومية (التسـجيل والإشراف)، ومشروع قانون (تعديل) الاتصالات السريلانكية مخاوف من أمور منها ما يتعلق بالتعاريف الغامضـة للجرائم، وصـلاحيات الإنفاذ الواسـعة الممنوحة للسـلطات، والعقوبات المجحفة، وعدم كفاية الإشراف القضائي أو عدم وجوده. فعلى سبيل المثال، بينما تنص الحكومة على أنَّ قانون السلامة على الإنترنت يهدف إلى مكافحة الجرائم الرقمية، إلَّا أنه يحتوي على مصـطلحات وتعاريف غامضـة بشـأن الجرائم، مما يتيح التفسير والإنفاذ التعسفيين[20]. وقد أعرب خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عن قلقهم من أن تؤدي الصـلاحيات الممنوحة للجنة المعنية بالسـلامة على الإنترنت التي سـتُنشـأ في المسـتقبل إلى اسـتهداف تعسـفي لأيّ شـخص يعبر عن آراء معارِضـة أو آراء أقلية أو ينتقد تصـرفات الحكومة[21]. كما يمنح مشروع قانون مكافحة الإرهاب، المعروض حالياً على البرلمان، صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية، ومنها صلاحية إعلان أيّ مكان في البلد "محظوراً" وإعلان حظر التجوُّل في كل أراضي سري لانكا أو في أجزاء منها، مع توفير ضمانات محدودة. ويتضمَّن مشروع القانون أحكاماً جديدة تجرِّم حرية التعبير، ومنها مثلاً المادة 10 المتعلقة بـ "التشجيع على الإرهاب"[22].

15- وعلى الرغم من الوعود بوقف تطبيق قانون منع الإرهاب على أرض الواقع، إلَّا أنَّ السـلطات واصلت استخدامه لإيقاف الأشخاص واحتجازهم، وهذا شمل التاميل الذين أحيوا ذكرى أقاربهم الذين لقوا حتفهم في الحرب الأهلية. وأفادت الحكومة بأنَّ أربعة أشـخاص اعتُقلوا بموجب القانون في عامي 2023 و2024 وبأنَّ أوامر احتجاز صدرت بحق خمسة أشخاص. وذكرت الحكومة أنه أُفرج عن تسعة أشخاص محتجزين بموجب القانون المذكور في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2023 وأيار/مايو 2024، وأنَّ عدَّة مشـتبه فيهم آخرين أُفرج عنهم بكفالة. ومع ذلك، أفادت لجنة حقوق الإنسـان في سـري لانكا بأنَّ السـلطات أبلغتها بـــ 46 حالة إيقاف واحتجاز بموجب القانون بين كانون الثاني/يناير 2023 ونيسـان/

(17) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 40.

(18) مثلاً، المرجع نفسه، الفقرتان 16 و40(ب).

(19) انظر البلاغ LKA 5/2023. جميع البلاغات المذكورة في هذا التقرير متاحة في: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(20) انظر https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2023/10/human-rights-concerns-over-two-draft-laws-sri-lanka.

(21) انظر البلاغ LKA 9/2023.

(22) انظر https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/ohchr-preliminary-comments-sri-lankas-draft-anti-terrorism-bill.

أبريل 2024. وتلقت المفوَّضية السامية تقارير تفيد بأنَّ القانون استُخدم في 12 حالة على الأقل لاحتجاز أشخاص – ولا سيما أولئك الذين شاركوا أو ضلعوا في تنظيم أنشطة لإحياء الذكرى – لفترة قصيرة ودون اعتراف كافٍ بحرمانهم من الحرية، ثم أُفرج عنهم بكفالة أو أُخلي سبيلهم بعد أسابيع أو أشهر[23].

جيم- اهتراء الضوابط والتوازنات الديمقراطية

16- على الرغم من أنَّ التعديل الدستوري الحادي والعشرين، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022، قد أزال بعض السمات الأكثر إثارة للقلق التي كانت موجودة في التعديل العشرين، إلَّا أنَّ المخاوف لا تزال قائمة. ففي آذار/مارس 2023، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من أنَّ التعديل الحادي والعشرين ما زال فيما يبدو يُجيز للرئاسة التنفيذية ممارسة نفوذ غير مبرَّر على استقلالية القضاء ومؤسسات الرقابة الأخرى، حيث إنَّ غالبية أعضاء المجلس الدستوري هم من البرلمانيين[24]. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أكَّد مكتب الرئيس سلطته على المجلس الدستوري فيما يتعلق بالتعيينات في بعض المناصب العمومية[25]، مما أثار مخاوف جديدة بشأن تدخل السلطة التنفيذية. واستمر الصراع بين الرئيس والمجلس الدستوري، ولا سيما فيما يتعلق بالتعيينات في المحكمة العليا، مما أدَّى إلى صدور أمر مؤقَّت من المحكمة العليا في نيسان/أبريل 2024 بمنع التعيينات من السلطة التنفيذية في المحكمة العليا[26]. وسعى الرئيس مرتين لتمديد فترة ولاية النائب العام إلى ما بعد تاريخ تقاعده، ورفض المجلس الدستوري ذلك في كلتا الحالتين.

17- وقد تعرَّض احترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون للتقويض في سياق عملية وضع القوانين. فقد صيغت أو أُقرَّت عدة قوانين، مثل قانون السلامة على الإنترنت، دون التشاور الكافي مع الجمهور أو أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم المجتمع المدني أو شركات التكنولوجيا[27]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ مشروع قانون (تعديل) الاتصالات السريلانكي، على الرغم من أهميته، عُرض على البرلمان في أيار/مايو 2024، ولم يُجرَ بشأنه سوى الحد الأدنى من المشاورات العمومية[28].

18- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وجدت المحكمة العليا أنَّ أكثر من 30 بنداً من بنود مشروع قانون السلامة على الإنترنت تتعارض مع دستور سري لانكا[29]. ومع ذلك، أقرَّ البرلمان ذلك القانون في 24 كانون الثاني/يناير 2024 دون إدخال عدة تعديلات اشترطتها المحكمة العليا. وأشارت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا إلى أنَّ قانون السلامة على الإنترنت لم يمتثل لقرار المحكمة العليا[30] بسبب عدة من المواد التي تضمَّنها وبعض من البنود التي أغفلها، وقد قُدِّمت التماسات ذات صلة بالحقوق الأساسية من أجل عدم إقرار القانون[31]. وأبلغت الحكومة المفوَّضية السامية بأنَّ مجلس الوزراء قد وافق

(23) انظر، على سبيل المثال، البلاغ LKA 1/2024.

(24) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 5.

(25) انظر https://pmd.gov.lk/news/performance-of-the-constitutional-duties-of-the-president-and-the-constitutional-council/.

(26) انظر https://www.dailymirror.lk/print/front-page/Constitutional-Council-rejects-Presidents-Supreme-Court-pick/238-276192؛ و https://www.adaderana.lk/news.php?nid=98940.

(27) انظر https://aicasia.org/download/889/.

(28) انظر http://documents.gov.lk/files/bill/2024/5/479-2024_E.pdf؛ والبلاغ LKA 9/2023.

(29) انظر https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2024/02/HRCSL-Press-Notice-08022024.pdf.

(30) المرجع نفسه.

(31) انظر https://www.themorning.lk/articles/1DjrRE6q5whH8b6ImfpA.

على مزيد من التنقيحات للقانون، على الرغم من عدم نشـــرها بعد. ومع ذلك، فقد بدأت بالفعل إجراءات جنائية بموجب القانون الجديد في ثلاث قضايا[32]. وفي حزيران/يونيه 2024، عندما قضت المحكمة العليا بأنَّ سَنَّ مشروع قانون المساواة بين الجنسين يتعارض مع الدستور، هاجم الرئيس المحكمة في البرلمان واقترح تعيين لجنة مختارة لإلغاء الحكم، وهي خطوة قد تؤدي إلى نزاع دستوري أساسي بين فروع الحكم الثلاثة وتهدد استقلال القضاء.

دال- قيود المساحة المدنية والأعمال الانتقامية

19- للمجتمع المدني في المناطق الريفية دور بالغ الأهمية في معالجة أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية ودعم المجتمعات المحلية المتضـــررة من النزاع. ومع ذلك، فإنَّ ظروف تقديم الخدمات والقيام بالعمل الإنمائي ومناصرة حقوق الإنسان تزداد صعوبة بسبب ضيق الحيز المتاح لمباشرة العمليات وتزايد القيود الإدارية والقانونية. فمنظمات المجتمع المدني مُطالبة بأن تكون مســـجَّلة لدى أمانة المنظمات غير الحكومية، وقد أصبحت هذه الأمانة تعمل في إطار وزارة الأمن العمومي منذ تموز/يوليه 2022. وتخضع أنشطة منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها لمراقبة دقيقة من قبل أجهزة الاستخبارات، ولا سيما في شمال البلد وشرقه.

20- وفي تموز/يوليه 2024، كانت الحكومة عاكفة على صـــياغة قانون جديد لتنظيم أنشـــطة المنظمات غير الحكومية من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بغســـل الأموال وتمويل الإرهاب[33]. وأفادت الحكومة بأنها كانت قد نشـــرت مشـــروع القانون في كانون الثاني/يناير 2024 عبر قنوات وســـائل الإعلام[34]. ويتضـــمَّن مشـروع القانون الذي اطَّلعت عليه المفوَّضـية السـامية العديد من الأحكام المثيرة للمشاكل، ومنها حكم يمنح السلطات صلاحية تقديرية واسعة للموافقة على التسجيل أو رفضه، وشروط تخصُّ "واجبات المنظمات غير الحكومية"، وهي تفرض قيوداً على المشاركة "في أيّ نشاط سياسي" أو أنشـطة تمسُّ بـــــ "القيم الثقافية الجوهرية". وهذه الأحكام تتضـارب مع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنســـان، ومنها مثلاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســـياســـية، الذي ينصُّ على أنَّ القيود المفروضة على الحق في حرية تكوين الجمعيات يجب أن تكون متناسبة وضرورية لتحقيق هدفٍ مشروعٍ (المادة 22)، ويمكن أن يكون لهذه الأحكام أثر مثبط في ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات.

1- الترهيب الذي يستهدف الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني

21- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت المفوَّضية السامية استمرار مراقبة الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وترهيبهم ومضايقتهم، ولا سيما أولئك المعنيين بحالات الاختفاء القسري أو الاستيلاء على الأراضي أو القضايا البيئية أو مع المقاتلين السابقين في شمال البلد وشرقه. وقد أفادت منظمات المجتمع المدني بأنَّ مسؤولي الشرطة من إدارة المباحث الجنائية أو شعبة التحقيقات الإرهابية كثيراً ما استدعوها للمثول أو زاروها من أجل استجوابها حول برامجها وتمويلها وحول المشاركين في ما تنظمه من أحداث وجهات اتصال موظفيها وسفرهم الدولي، وذلك دون سند قانوني. ويواجه الصحفيون في هذه المناطق دعاوى قضائية تعسفية وعنفاً وترهيباً ومراقبة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، مثلاً، استُجوب بونيامورثي ساسيكاران وفالاسينغهام كريشناكومار بعد تغطيتهما لمظاهرة احتجاجية على عمليات مدعومة

(32) انظر، على ســـبيل المثال، https://www.dailymirror.lk/breaking-news/Army-Commander-obtains-order-against-YouTube-channel-under-Online-Safety-Act/108-282656.

(33) ملاحظات الحكومة على النسخة الأولية غير المحرَّرة من هذا التقرير.

(34) المرجع نفسه.

من الدولة للاستيلاء على الأراضي[35]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تلقَّى الشخصان المذكوران أمراً من المحكمة بتسليم تسجيلات مصوَّرة غير محرَّرة لراهب بوذي يهدِّد بممارسة العنف ضد التاميل[36].

2- أعمال الانتقام والترهيب التي تستهدف عائلات المختفين

22- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوَّضية السامية ستة تقارير عن أعمال ترهيب ومراقبة وأعمال انتقامية استهدفت أفراد أسر أشخاص مختفين، كانوا يتعاملون مع الأمم المتحدة أو جهات فاعلة دولية، من بينها أعضاء في السلك الدبلوماسي. وذكرت النساء الضحايا على وجه الخصوص أنهن تلقين مكالمات في وقت متأخر من الليل من أفراد يدَّعون أنهم من إدارة المباحث الجنائية أو من شعبة التحقيقات الإرهابية، وقد قاموا باستجوابهن حول مشاركتهن في الاحتجاجات وزياراتهن إلى كولومبو أو جنيف، وكذلك حول التمويل الذي تلقينه والأفراد الذين قابلنهم.

هاء- المخاوف الناشئة والمتفاقمة بشأن حقوق الإنسان

1- المخاوف بشأن حقوق الإنسان فيما يتعلق بعملية يوكثيا

23- منذ كانون الأول/ديسمبر 2023، نفَّذت الشرطة، بتوجيه من وزير الأمن العمومي وبدعم من أفراد القوات المسلحة، عملية تعسفية عُرفت باسم "يوكثيا"، بهدف معلن هو كبح "خطر المخدرات". ويمثِّل نشر أفراد من الجيش في العملية تصعيداً مقلقاً في سياق عسكرة جهود إنفاذ قوانين المخدرات. وأفادت الحكومة بأنَّ من بين الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم وعددهم 957 121 شخصاً، أُفرج حتى 20 أيار/مايو 2024 عن 465 43 شخصاً بكفالة، وبقي 300 8 شخص رهن الاحتجاز، وصدرت أوامر اعتقال قضائية بشأن 344 4 شخصاً وأحيل 056 3 شخصاً إلى مراكز إعادة التأهيل.

24- ووفقاً للمعلومات التي تلقتها المفوَّضية السامية، فإنَّ معظم الموقوفين كانوا من متعاطي المخدِّرات أو المدمنين عليها، ولكنهم لم يكونوا من المتَّجرين بها. وقد أعربت كيانات مختلفة، ومنها لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ونقابة المحامين وخبراء من الأمم المتحدة، عن قلقها إزاء الاعتقالات التعسفية المزعومة وحالات التعذيب وسوء المعاملة أثناء العملية واحتجاز المئات في مراكز إعادة التأهيل الإجباري التي يديرها الجيش[37]. ووفقاً للجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، تلقت اللجنة منذ بداية العملية وحتى نيسان/أبريل 2024، 60 شكوى تعلق 14 منها بالتعذيب. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الكلام الرنان والمزعج الذي تبثه وزارة الأمن العمومي وتشجِّع فيه على استخدام القوة المفرطة أثناء العملية يثير قلقاً كبيراً[38].

25- وأوصى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في أعقاب زيارته لسري لانكا في عام 2017 بأن يدير برامجَ العلاج من المخدرات موظفون طبيون مدرَّبون بدلاً من الجيش[39]. وعلى الرغم من عدم

(35) انظر https://cpj.org/2023/11/two-sri-lankan-journalists-questioned-harassed-following-protest-coverage/.

(36) انظر https://www.facebook.com/maddunews/videos/1360369847901836/?extid=NS-UNK-UNK-UNK-IOS_GK0T-GK1C&mibextid=j8LeHn (باللغة السنهالية).

(37) انظر https://www.hrcsl.lk/the-yukthiya-operation-press-notice-no-hrc-p-i-e-08-01-24/؛ و https://www.hrw.org/news/2024/01/15/sri-lanka-stop-abusive-anti-drug-operation-and-release-those-arbitrarily-detained؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/01/un-experts-call-sri-lanka-immediately-suspend-and-review-yukthiya-anti-drug؛ و https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2024/01/sri-lanka-anti-drugs-operation.

(38) انظر https://x.com/lankafiles/status/1783895418843115580.

(39) A/HRC/39/45/Add.2، الفقرة 56.

وجود أيّ نص قانوني يجيز مشـــاركة الجيش في هذه البرامج، إلَّا أنَّ الجيش ظلَّ يدير مرافق مثل كانداكادو، حيث وردت تقارير عن حالات تعذيب وســـوء معاملة وحتى حالات وفاة، ناهيك عن النزاعات الحادة بين النزلاء[40].

2- استمرار الوفيات أثناء الاحتجاز وحالات التوقيف/الاختطاف التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي

26- ما زال التعذيب وسوء المعاملة من قبل أفراد الشرطة وقوات الأمن منتشراً في سري لانكا[41]. ففي نيسان/أبريل 2023، ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنها تشعر بقلق بالغ إزاء انتشار ممارسة الشرطة وقوات الأمن التعذيبَ وسوء المعاملة على نطاق واسع في أماكن الاحتجاز، وهو ما أفضى إلى وقوع وفيات أثناء الاحتجاز[42]. وأبلغت لجنة حقوق الإنســان في ســري لانكا المفوَّضــيةَ الســامية بأنها تلقت 845 2 شـــكوى من التعذيب و675 شـــكوى من المعاملة المهينة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2023 وآذار/مارس 2024. وأفادت اللجنة بأنها تلقت في تلك الفترة 21 شـكوى تتعلق بالقتل خارج نطاق القضـاء، و26 شـكوى تتعلق بالوفاة أثناء الاحتجاز، و342 1 شـكوى تتعلق بالتوقيف والاحتجاز التعسفيين. وأبلغت الحكومة المفوَّضـيةَ السامية بحدوث 14 حالة وفاة أثناء الاحتجاز في عام 2023 و3 حالات وفاة في عام 2024، وأنَّ الشـرطة أصـدرت التعميم رقم 2023/2747 بشـأن منع حدوث وفيات أثناء الاحتجاز و"المواجهة".

27- وقد فحصـــت المفوَّضـــية الســـامية الادعاءات الأخيرة المتعلقة بأعمال الاختطاف والاحتجاز التعسـفي والتعذيب وسـوء المعاملة والعنف الجنسـي التي مارسـتها قوات الأمن السـريلانكية على أفراد من عرق التاميل، وذلك بشكل رئيسـي في محافظات جافنا وكيلينوتشـي ومانار ومولايتيفو وفافونيا. وهي يعود تاريخها إلى كانون الثاني/يناير 2024. وأجرت المفوَّضـية السـامية مقابلات مع ثمانية ضـحايا مزعومين. وانبثق من ذلك نمط واضـح: فقد تعرَّض أشـخاص من التاميل للمراقبة والتصـوير، وكانوا في معظمهم من الرجال الذين شـاركوا في احتجاجات على حالات الاختفاء أو فيما يتصـل بالحقوق المتعلقة بالأرض/البيئة أو إحياء ذكرى ضـــحايا الحرب وكان يُعتقد بأنهم كانوا منخرطين ســـابقاً مع نمور تحرير تاميل إيلام أو كانت لهم صـــلة بهم، ثم أُوقِفوا بعد ذلك من قِبل أشـــخاص عرَّفوا أنفســـهم شـــفهياً بأنهم من موظفي إدارة المباحث الجنائية أو شـعبة التحقيقات الإرهابية. وفي حالات قليلة، رفعت عائلات الضـحايا شـكاوى إلى الشرطة ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا أفادت فيها بأنَّ الضحايا أصبحوا من المفقودين، وقد اطَّلعت المفوَّضية السامية على نُسخ من هذه الشكاوى.

28- ووصف الضـحايا كيف جاء الضـباط في المساء أو في الليل وعصـبوا أعينهم وكمَّموا أفواههم ثم نقلوهم في شـــاحنة إلى مركز احتجاز في مكان مجهول لهم أو لعائلاتهم، على مســـافة تبعد ما بين 30 دقيقة وساعتين. وقد استُجوِبوا لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام بشأن صِلاتهم بكوادر جبهة نمور تحرير تاميل إيلام الســـابقين في الخارج، وجمع التبرعات، والأفراد الذين يقفون وراء الاحتجاجات وأيّ محاولات لإعادة تجميع صفوف الجبهة. وحاول مستجوِبوهم الحصول على "اعترافات" أو انتزاع معلومات عن أسلحة أو أموال مدفونة.

(40) انـــظـــر https://www.dailymirror.lk/breaking_news/Two-soldiers-two-Airmen-arrested-over-Kandakadu-inmates-death/108-240225؛ و https://www.newswire.lk/2022/11/07/president-calls-for-full-report-on-kandakadu-violence/.

(41) انـظـر https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2023/06/International-Day-in-Support-of-Victims-of-Torture-2023_Chairpersons-Message.pdf؛ و CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 26.

(42) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 26.

29- وخلصت المفوَّضية السامية إلى صحة روايات محدَّدة عن استخدام قوات الأمن لأساليب مختلفة من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأفاد العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلة بأنهم تعرضوا للتعذيب الجنسي، الذي شمل الاغتصاب وعصر الخُصَى، والتعرية القسرية، وعض الأثداء، إمَّا أثناء الاستجواب أو في الزنزانة. وأفاد الضحايا بأنهم "اعترفوا"، وذلك باختلاق معلومات لا لشيء إلَّا لإنهاء المعاملة التي عانوا منها، أو بأنهم وقَّعوا على أوراق خاوية أو على مستندات مكتوبة باللغة السنهالية، وهي لغة لا يستطيع معظم الضحايا قراءتها.

30- وروى جُلُّ الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أنه أُفرج عنهم في نهاية المطاف عندما دفع أحد أفراد أسرهم رشوة لشخص ما في قوات الأمن، وغالباً ما كان ذلك عن طريق وسيط. وقد فروا بعد ذلك من سري لانكا. وفي معظم الحالات، قال الضحايا إنَّ عناصر الأمن أو المخابرات زاروا منازلهم، إمَّا للبحث عنهم أو لإبلاغ عائلاتهم بأنهم هربوا من الحجز.

31- وأجرت المفوَّضية السامية تقييماً دقيقاً لموثوقية هؤلاء الضحايا ومصداقيتهم ولصحة المعلومات التي قدموها. وكانت رواياتهم مفصَّلة ومتَّسقة وقد دُوِّنت في أوقات وبلدان مختلفة. وقال عدة ضحايا إنهم لم يتحدثوا قطُّ عن تجاربهم قبل المقابلات التي أجروها مع المفوَّضية السامية. وكان عدة ضحايا آخرين يتلقون الرعاية والمشورة الطبيتين والنفسيتين.

32- وقدَّمت المفوَّضية السامية لمحة عامة عن تلك الحالات إلى الحكومة ملتمسة منها مزيداً من المعلومات. وردَّت الحكومة بأنَّ الادعاءات تفتقر إلى التفاصيل الكافية لكنها أخذت ادعاءات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والتعذيب على محمل الجد، وقالت إنها ملتزمة بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية دقيقة. وأبرزت الحكومة أنَّ لدى سري لانكا، باعتبارها طرفاً في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، إطاراً قانونيًّا متيناً لحظر التعذيب. كما أبرزت الحكومة الدور الاستباقيَّ الذي تقوم به السلطة القضائية في توفير الإغاثة لضحايا التعذيب، وكذلك مهام لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا باعتبارها الآلية الوقائية الوطنية المعنية بالتعذيب، ومهام المكتب المعني بالمفقودين في التحقيق في حالات الاختفاء القسري المزعومة. وأشارت الحكومة إلى أنَّ القوانين ذات الصلة منَحت السلطة القضائية ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا والمكتب المعني بالأشخاص المفقودين إمكانية الوصول إلى أماكن الاحتجاز. وتقف المفوَّضية السامية على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة في تعزيز الآليات الوطنية المعنية بالتحقيق في التعذيب ومنعه.

واو- المنازعات على الأراضي والقيود المفروضة على الحرية الدينية

33- في شباط/فبراير 2024، استهلت الحكومة برنامجاً على كامل نطاق البلد، يُعرف باسم "أوروماياً"، لتحويل تراخيص الأراضي إلى صكوك ملكية كاملة لأكثر من مليوني شخص[43]. وفي شمال البلد وشرقه، ما زالت المنازعات على الأراضي تمثل مشكلة أساسية بعد مرور 15 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية[44]. وفي الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وآذار/مارس 2024، عمد الجيش في سلسلة من

(43) انظر https://pmd.gov.lk/news/urumaya-program-to-solve-land-issues-for-two-million-people-to-begin-on-05th-february/.

(44) انظر A/HRC/45/45/Add.1.

العمليات المختلفة حسب الحالة إلى الإفراج عن أراضٍ وإعادتها إلى المدنيين[45]، وأفادت الحكومة بأنَّ لجنة أُنشئت داخل وزارة الدفاع لتبيُّن مزيد من الأراضي من أجل الإفراج عنها. ومع ذلك، فإنَّ مشاكل الأراضي تظل معقَّدة بسبب عوامل أخرى، ومن بينها على سبيل المثال التغيُّرات الطارئة على التضاريس الطبيعية وتلف معالم حدود الأراضي؛ والنزاعات المتعلقة بالملكية الثانوية؛ واستمرار الوجود العسكري، وذلك أحياناً من أجل الأنشطة الاقتصادية؛ والصعوبات العملية فيما يتعلق بدخول الأراضي المُفرَج عنها أو استخدامها، حيث لا تزال المناطق المحيطة بها أو طرق الوصول إليها خاضعة للسيطرة العسكرية.

34- وفي موازاة ذلك، استمرت المنازعات على الأراضي التي يوجد من بين أطرافها جهة حكومية واحدة أو أكثر، ومنها إدارة الآثار وهيئة المهاويلي وإدارة الحفاظ على الغابات وإدارة الحفاظ على الحياة البرية والشرطة. فقد أُعلن رسميّاً وبشكل متزايد عن تخصيص أراضٍ لغرض الغطاء الحرجي، مما جعل استخدامها العملي محدوداً. وأدت النزاعات بشأن المطالبات المتضاربة المتعلقة بالبقايا الأثرية إلى تفاقم التوترات العرقية-الدينية، وكان لذلك أثر في سبل العيش. وتتداخل هذه المظالم في بعض الأحيان مع الديناميات الدينية، مما يؤثر في حقوق الأقليات في العبادة الدينية والمشاركة في الحياة الثقافية. وفي آذار/مارس 2024، ألقي القبض على ثمانية من المتدينين أثناء مشاركتهم في طقوس مهرجان شيفاراتري في معبد فيدوكوناري، وهو موقع متنازع عليه بالقرب من فافونيا[46].

35- وفي سياق إحدى هذه المنازعات، التي حدثت في كورونثور مالاي في مولايتيفو، استقال في أيلول/سبتمبر 2023 قاضٍ كان قد أمر بهدم إنشاءات جديدة شُيِّدت في موقع ديني يطالب به كل من العابدين الهندوس والبوذيين، ثم لاحظ بعد ذلك أنَّ المدير العام لإدارة الآثار تجاهل قرار المحكمة[47]، وادَّعى القاضي بأنَّ هناك تهديدات لحياته[48]. وأشارت الحكومة إلى أنَّ الإجراءات القانونية في القضية لا تزال جارية وأنَّ كلتا الطائفتين قامتا بأنشطة دينية في الموقع.

ثالثاً- الإفلات من العقاب والمساءلة والمصالحة

ألف- المساءلة والمصالحة

36- يصادف عام 2024 مرور 15 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية المدمرة في سري لانكا. وطوال تلك الحرب التي دامت 30 عاماً، ارتكبت قوات الأمن ونمور تحرير تاميل إيلام على حد سواء انتهاكات

(45) انظر https://www.army.lk/news/army-used-land-padippalai-released-owners؛ و https://www.army.lk/news/more-lands-used-security-purposes-palaly-hsz-released-civilians؛ و https://www.army.lk/news/more-army-used-mullaitivu-lands-released-civilians؛ و https://www.army.lk/news/more-army-used-lands-released-mullaittivu؛ و https://www.army.lk/news/more-army-used-lands-released-civilians-batticaloa؛ و https://www.army.lk/news/55-infantry-division-releases-more-land-kilinochchi-district-secretary؛ و https://www.army.lk/news/sri-lanka-army-returns-over-100-acres-land-rightful-owners-jaffna-peninsula؛ و https://www.army.lk/news/235-acres-returned-jaffna-farmers.

(46) انظر https://www.hrw.org/news/2024/03/19/sri-lankan-authorities-detain-hindu-worshippers.

(47) انظر https://www.tamilguardian.com/content/contempt-court-kurunthurmalai-incident-archaeological-department-official-held-accountable.

(48) انظر https://www.newswire.lk/2023/09/30/law-associations-raise-concerns-over-resignation-of-mullaitivu-judge/.

وتجاوزات مستمرة وجسيمة لحقوق الإنسان. وقد سبق للأمم المتحدة أن أثبتت[49] أنَّ هناك أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بأنَّ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت أثناء النزاع. وحتى الآن، قلَّما اعترفت الحكومة بالانتهاكات الجسيمة التي وقعت أثناء النزاع أو قدَّمت للضحايا تعويضاً كافياً. وقد فشل العديد من لجان التحقيق التي عيَّنتها الحكومات المتعاقبة، استجابةً للضغوط الدولية في معظم الأحيان، في إثبات الحقيقة بمصداقية وفي تعزيز المساءلة والمصالحة[50]. كما لم ينفَّذ الالتزام الذي تعهدت به الحكومة في عام 2015 بإنشاء آلية قضائية لها مستشار خاص للتحقيق في الجرائم التي لها صلة بالنزاع.

37- وأفادت الحكومة بأنَّ مكتب التعويضات قد منح ما يقرب من 2,4 مليار روبية (304 928 7 دولارات) لما مجموعه 169 9 أسرة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى حزيران/يونيه 2024، وأنه نفَّذ ثلاثة برامج رئيسية، وهي: برنامج الإغاثة النقدية وبرنامج دعم سبل العيش وبرنامج الدعم النفسي والاجتماعي. وأُبلغت المفوَّضية السامية بأنَّ البيانات المتعلقة بالإغاثة النقدية لم تكن مصنَّفة حسب فئة المستفيدين، ومنهم الأسر المعيشية التي تعيلها نساء.

38- وأبلغت الحكومةُ المفوَّضيةَ السامية بأنه لا توجد أيُّ قيود على قيام أفراد الأسر بإحياء ذكرى أحبائهم، شريطة ألَّا يمجِّدوا الإرهاب. وأشارت إلى أنَّ إحياء الذكرى أُقرَّ باعتباره علاجاً جماعيًّا في قانون مكتب التعويضات وأنَّ العديد من احتفالات إحياء الذكرى قد أقيمت في عام 2024، في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، ووفقاً للمعلومات التي تلقتها المفوَّضية السامية، فقد عُطِّلت عدة من احتفالات إحياء الذكرى، ولا سيما في المحافظة الشرقية. فعلى سبيل المثال، أُوقف في أيار/مايو 2024 أربعة أشخاص، من بينهم ثلاث نساء، واحتُجزوا تعسفيًّا في ترينكومالي بسبب تقديمهم *الكانجي*، وهي عصيدة أرز، في إحدى احتفالات إحياء الذكرى، وزُعم أنَّ ذلك لأسباب تتعلق بالصحة العمومية[51]. واستصدرت السلطات أوامر قضائية لمنع بعض أقارب المختفين قسراً وغيرهم من إقامة احتفالات لإحياء الذكرى[52]. وفي موفَّى حزيران/يونيه 2024، نُشر تقرير لجنة الخبراء المعنية بإحياء الذكرى، التي أنشأها الرئيس في آب/أغسطس 2023[53]. ويمكن أن تكون النتائج والتوصيات الواردة في التقرير أساساً مهمًّا للقيام بمبادرات جديدة، بمشاركة كاملة من الضحايا من جميع المجتمعات المحلية.

39- وعلى الرغم من التفويض الذي مُنح إياه المكتب المعني بالمفقودين والذي يخوِّل له البحث عن المفقودين واقتفاء أثرهم، ومن الصلاحيات القانونية الواسعة التي مُنح إياها في مجال التحقيق، والتي شملت صلاحيات إصدار أوامر تكليف بالحضور وطلب المساعدة من السلطات وتفتيش الأماكن[54]، إلَّا أنَّ المكتب ركَّز في المقام الأول على تقييم حقِّ أسر الضحايا في الحصول على المساعدة المالية، وتقليص عدد المداخل المتكررة في قاعدة بياناته وإغلاق القضايا (من خلال أفرقة التحقيقات الأولية). ويساور المفوَّضيةَ

(49) انظر ورقة غرفة اجتماعات المفوضية السامية عن تحقيقها بشأن سري لانكا، 16 أيلول/سبتمبر 2015، الفقرة 1113. متاحة في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session30/Documents/A_HRC_30_CRP_2.docx؛ وتقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا، الفقرات 421 و422 و424، متاح في: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/POC%20Rep%20on%20Account%20in%20Sri%20Lanka.pdf.

(50) انظر ورقة غرفة اجتماعات المفوضية السامية؛ وتقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا.

(51) انظر https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2024/05/HRCSL-Press-Notice-21052024.pdf.

(52) انظر https://www.hrw.org/news/2024/05/23/sri-lanka-crackdown-over-civil-war-anniversary.

(53) انظر https://www.presidentsoffice.gov.lk/wp-content/uploads/2024/06/Committee-Report-English.pdf.

(54) قانون المكتب المعني بالمفقودين (إنشاؤه وإدارته وتصريف مهامه)، المادة 12(ج)'2' و(د) و(هـ) و(ز).

السامية القلق لأنَّ هذا النهج يضع العبء على الأسر لتقديم معلومات أو أدلة إضافية، وهو ما يعرِّض الضحايا في كثير من الأحيان لصدمات جديدة. وأبلغ المكتب المعني بالمفقودين المفوَّضيةَ السامية بأنه تأكَّد حتى الآن من مصير 16 مفقوداً في الفترة الممتدة بين عامي 2002 و2007. فقد عُثر على أحد عشر منهم على قيد الحياة، وتُوفي أحدهم، وهناك قضايا قيد النظر في المحاكم بشأن الأربعة الآخرين. وذكر المكتب المعني بالمفقودين أنَّ من بين الشكاوى المقدَّمة في المرحلة الأولى (2000–2001) التي استُعرضت حتى الآن، وعددها 791 5 شكوى، كانت 058 1 شكوى لها صلة بالقوات العسكرية أو بنمور تحرير تاميل إيلام. ومن بين تلك الشكاوى البالغ عددها 058 1، كانت 397 شكوى موضع إجراءات أخرى، وقد شملت تلك الإجراءات إحالة 50 ملفًّا إلى إدارة المباحث الجنائية من أجل إجراء مزيد من التحقُّق بشأنها. وفي حالة منفصلة، طلبت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا إلى النائب العام، في أيار/مايو 2024، إجراء تحقيق مستقل في احتمال الاختفاء القسري لشخص من أنورادهابورا في آذار/مارس 2024[55].

40- وعلى الرغم من اكتشاف عدة مقابر جماعية صدفة في سري لانكا في العقود الأخيرة واستخراج جزء من الرفات الموجود فيها[56]، إلَّا أنه لم يتسنَّ، في حدود علم المفوضية السامية، التعرف على هوية أيّ رفات تقريباً وإعادته إلى أسرته لدفنه و/أو إحياء ذكرى الفقيد بشكل لائق. وأفادت الحكومة بأنها رصدت 5,7 ملايين روبية (800 18 دولار) للمرحلة الأولى من الحفر واستخراج الجثث من مقبرة جماعية عُثر عليها في كوكو ثودوفاي في مقاطعة مولايتيفو في حزيران/يونيه 2023، ورصدت مبلغاً إضافيًّا قدره 9,7 ملايين روبية (000 32 دولار) للمرحلة الثانية، وأنَّ علماء الآثار العاملين لأغراض الاستدلال الجنائي استخرجوا رفات 45 شخصاً. ولا يزال القلق يساور المفوضية السامية إزاء عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والتقنية لإجراء عمليات استخراج الجثث بما يتماشى مع المعايير الدولية، وهي تشجِّع الحكومة على التماس الدعم الدولي في هذا الصدد[57].

41- وأفادت الحكومة بأنَّ اللجنةَ الفرعية المعنية بالمصالحة والتابعة لمجلس الوزراء، التي عيَّنها الرئيس لتعزيز المصالحة، والوحدةَ الخاصة التي أنشئت في إطار مكتب الرئيس، ما انفكتا تعالجان مشاكل شتى يواجهها سكان المحافظتين الشمالية والشرقية، وأنَّ الرئيس ما انفك يجتمع بانتظام مع أعضاء البرلمان الذين هم من التاميل. وهذه المبادرات إنما هي خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي للحكومة أن تنشر نتائج هذه المداولات والجدول الزمني المتَّفق عليه لحل المشاكل التي استُبينت في هذه الاجتماعات.

42- وفي كانون الثاني/يناير 2024، نشرت الحكومة في الجريدة الرسمية مشروع تشريع لإنشاء لجنة معنية بالحقيقة والوحدة والمصالحة[58]. وأجرت الأمانة المؤقَّتة المعنية بآلية الحقيقة والمصالحة 65 مشاورة خلال زياراتها إلى المقاطعات الشمالية والشرقية وكولومبو. ومع ذلك، فقد عارض الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بشدة إنشاء الآلية المقترحة لتقصي الحقيقة واقترحوا أن تتَّخذ الحكومة بادئ ذي بدء خطوات محدَّدة لخلق بيئة مفضية إلى المصالحة[59]. وعلاوة على ذلك، فإنَّ المبادرة من أجل إيجاد عملية ذات مصداقية لتقصي الحقيقة تقوِّضها المراقبة والمضايقات والتوقيفات المستمرة التي تمارسها قوات الأمن على الضحايا، كما نوقش أعلاه. ولكي يُكتَب النجاح لأيّ آلية لتقصي الحقيقة، لا بد أن

(55) انظر https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2024/05/HRCSL-letter-to-Hon-Attorney-General-on-14-05-2024.pdf.

(56) انظر https://srilankachrd.org/office/uploads/278.pdf.

(57) انظر البلاغ LKA 6/2023.

(58) انظر البلاغ LKA 7/2023.

(59) انظر https://www.themorning.lk/articles/Uo7wCnlwGcm6pEXOvXZv.

تحظى تلك الآلية بثقة أصحاب المصلحة وأن تُبرهن على قدرتها على تحقيق نتائج مجدية للضحايا والمجتمعات المحلية المتضرِّرة. والأهم من ذلك، يجب أن تكون آلية تقصي الحقيقة هذه مصمَّمة بشكل مناسب وبعيدة عن التأثير السياسي والعسكري، وأن يقودها مفوَّضون أو خبراء يستوفون أعلى معايير المهنية والاستقلالية والنزاهة والخبرة. كما يجب أن تكون هذه الآلية جزءاً من استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية، وأن تكون لها صلات مناسبة بالآليات الراهنة أو تلك التي ستنشأ في المستقبل، ومنها مثلاً الآلية القضائية[60].

43- وفي 22 تموز/يوليه 2024، قرَّر مجلس الوزراء تقديم اعتذار باسم الحكومة إلى جميع المجتمعات المحلية المتضرِّرة من السياسة الإلزامية القاضية بحرق الجثث والتي سُنَّت أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وإعداد مشروع قانون بشأن دفن الجثث أو حرقها وفقاً لاعتبارات دينية[61]. فقد تسبَّبت سياسة حرق الجثث الإلزامي في معاناة هائلة للأسر المسلمة المفجوعة وتكليف الأسر الفقيرة عبئاً ماليًّا هائلاً، ولا سيما الأشخاص الذين يعملون بأجرة يومية ولا يستطيعون تحمُّل رسوم حرق الجثامين[62]. ومن الأمثلة الحديثة الأخرى على اللوائح التمييزية ضد الأقلية المسلمة حجب نتائج الامتحانات عن 70 طالبة مسلمة في ترينكومالي في حزيران/يونيه 2024، لأنهنَّ تقدَّمن إلى امتحان دراسات متقدِّمة وهنَّ يرتدين الحجاب أو غطاء الرأس[63].

باء- الإفلات الراسخ من العقاب

44- ما زال عدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر على جميع المستويات يمثل مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية في سري لانكا، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الجناة المزعومون من أفراد قوات الأمن[64]. وأكبر دليل على عدم رغبة الدولة في ملاحقة مرتكبي الجرائم قضائيًّا أو معاقبتهم أو عدم قدرتها على ذلك هو عدم إحراز تقدُّم ملموس في القضايا الرمزية. ويتجلَّى هذا الإفلات الراسخ من العقاب في الفساد والتعسُّف في استعمال السلطة وحالات الفشل في الحوكمة، وهي من بين الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية الأخيرة في البلد[65].

45- فهنالك عدة حالات سُلِّط عليها الضوء مراراً وتكراراً في تقارير المفوَّضية السامية، ومنها مثلاً المجزرة التي أودت بحياة 17 عاملاً في المجال الإنساني في موتور في عام 2006، واغتيال خمسة طلاب تاميليين في ترينكومالي في عام 2006، واغتيال الصحفي لاسانتا ويكرماتونغي في عام 2009، واختفاء الصحفي براغيث إبكناليغودا في عام 2010، شهدت تأخيرات ونكسات مطوَّلة أثناء مراحل التحقيق[66]. وقد جرت تدخُّلات بشأن آخرين أو أُبرئت ساحتهم أو أُسقطت عنهم التهم. فعلى سبيل المثال، بعد أن اغتيل عضو البرلمان جوزيف باراراجاسينغام، الذي هو من التاميل، في عام 2005، في

(60) انظر أيضاً https://www.hrcsl.lk/wp-content/uploads/2024/01/HRCSL-Press-Notice-HRCSL-letter-to-President-on-17-Jan-2024.pdf.

(61) ملاحظات الحكومة على النسخة الأولية غير المحرَّرة من هذا التقرير.

(62) انظر البلاغ LKA 8/2020.

(63) انظر https://www.hrw.org/news/2024/06/26/sri-lanka-blocks-exam-results-over-muslim-head-coverings.

(64) انظر أيضاً A/HRC/46/20، الفقرات 24-28؛ وA/HRC/49/9، الفقرات 10-19؛ وA/HRC/51/5، الفقرة 50؛ وA/HRC/54/20، الفقرة 61.

(65) انظر https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/09/29/Sri-Lanka-Technical-Assistance-Report-Governance-Diagnostic-Assessment-539804.

(66) A/HRC/46/20، الفقرة 27؛ وورقة غرفة اجتماعات المفوضية السامية، الفقرات 234-238 و1237-1240.

كنيسة أثناء قداس عيد الميلاد على مرأى ومسمع من شهود، أبلغ النائب العام المحكمة بأنه لن يمضي في الملاحقة القضائية. وفي وقت لاحق، برَّأت محكمة باتيكالوا العليا جميع المشتبه فيهم الخمسة وأمرت بالإفراج عنهم، ومن بينهم العضو الحالي في البرلمان سيفانيساثوراي تشاندراكانتان (المعروف باسم "بيلايان")[67]. فهذه الحالات تؤكد الحاجة الماسة إلى إجراء إصلاح داخل مكتب النائب العام من أجل ضمان وجود سلطة ادعاء مستقلة، تكون منفصلة عن وظيفة النائب العام، وتكون قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال الادعاء، وذلك في قضايا من بينها تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

46- وحتى في القضايا القليلة التي وصلت إلى مرحلة المحاكمة، حدثت انتكاسات كبيرة، وهذا دليل على وجود عقبات مستعصية في كثير من الأحيان تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة، حتى في أكثر القضايا رمزية. فقد عُلِّقت إجراءات المحاكمة فيما يتعلق بالاختفاء القسري المزعوم لـ 11 شخصاً، معظمهم من الشباب التاميل، في عامي 2008 و2009، بعد التماس قضائي قدَّمه قائد سابق في البحرية وهو أحد المتهمين. وكانت قضية قتل ثمانية مدنيين من التاميل، من بينهم أربعة أطفال، في ميروسوفيل في نيسان/أبريل 2000 استثناءً نادراً من حالات عدم المساءلة في سري لانكا، حيث أدين سونيل راتناياكي الذي هو برتبة رقيب أول في عام 2015. وقد أيدت المحكمة العليا إدانته في عام 2019. ومع ذلك، أصدر الرئيس آنذاك عفواً عنه في آذار/مارس 2020. وتنظر المحكمة العليا حالياً في التماس مقدَّم استناداً إلى الحقوق الأساسية يطعن في العفو الرئاسي[68].

47- وقد أُحرز تقدُّم محدود في التحقيق الجنائي في التفجيرات التي وقعت في أحد الفصح في عام 2019. ورُفعت عدة قضايا جنائية، من بينها تلك التي رُفعت لدى المحاكم في كالموناي وكيغالي وماوانيلا ونوارا إليا وبوتالام. ومع ذلك، لم يُحرَز أيُّ تقدُّم يذكر في تلك القضايا، ولم يُسفر أيٌّ منها عن إدانة. ولم تُنشَر النتائج الكاملة التي توصلت إليها لجنة التحقيق الرئاسية بشأن هجمات أحد الفصح. ومع ذلك، فقد تلقت الكنيسة الكاثوليكية الأجزاء المتبقية غير المنشورة من تقرير التحقيق[69]. وفي تلك الأثناء، استمر ظهور أدلة محتملة وروايات داخلية جديدة، مما يستدعي متابعة التحقيق. ووفقاً للحكومة، فقد جرى، بعد إنشاء "صندوق للضحايا" داخل مكتب التعويضات، تقديم تعويضات مالية لـ 196 مستفيداً في عام 2023، ولـ 165 مستفيداً آخر بحلول نهاية أيار/مايو 2024[70]. ومع ذلك، لم تُنفَّذ تنفيذاً كاملاً الأوامرُ التي أصدرتها المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير 2023، والتي تقضي بأن يدفع الرئيس السابق والعديد من كبار المسؤولين السابقين تعويضات شخصية، ولم يُدفَع سوى جزء منها بحلول 30 حزيران/يونيه 2024[71]. وحتى 17 تموز/يوليه 2024، ورد من المدَّعَى عليهم 588 975 134 روبية (393 446 دولاراً)، من إجمالي المبلغ الذي أمرت به المحكمة العليا وقدره 000 000 311 روبية (545 028 1 دولاراً). وفي 15 تموز/يوليه 2024، أمرت المحكمة العليا الرئيسَ السابق بدفع كامل المبلغ بحلول 30 آب/أغسطس 2024.

(67) انظر https://www.cpalanka.org/wp-content/uploads/2022/07/AGs-Decision-to-Drop-Charges.pdf؛ و-https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/01/sri-lanka-collapse-of-joseph-pararajasingham-murder-case-a-failure-of-justice/.

(68) انظر https://www.cpalanka.org/fundamental-rights-applications-challenging-the-decision-to-pardon-sunil-ratnayake/.

(69) انظر https://www.dailymirror.lk/breaking-news/Received-full-presidential-commission-report-on-Easter-Sunday-attacks-Cardinal/108-280850.

(70) انظر https://reparations.gov.lk/web/images/OR_-_Payments_from_Victim_Fund.pdf.

(71) انظر https://www.reparations.gov.lk/web/index.php?option=com_content&view=article&id=153:action-taken-by-or-on-orders-made-by-the-supreme-court&catid=8:news-and-events&lang=en&Itemid=282.

48- وفي شباط/فبراير 2024، تأكَّد تعيين مفتش عام جديد للشرطة، اسمه ديشاباندو تيناكون، على الرغم من أنَّ المحكمة العليا قد خلصت إلى أنه مسؤول عن ارتكاب أعمال تعذيب في عام 2010[72]. وقد أُفيد بأنَّ اللجنة الرئاسية للتحقيق في هجمات أحد الفصح خلصت إلى أنَّ تيناكون (الذي كان آنذاك نائب المفتش العام لشمال كولومبو) كان مُهمِلاً لأنه لم يمنع حدوث تلك الهجمات وأوصت باتخاذ إجراءات تأديبية بشأنه[73]. وقد أُودعت لدى المحكمة العليا عدة التماسات تطعن في دستورية تعيينه[74]. وعلاوة على ذلك، يشغل الجنرال المتقاعد كمال غوناراتني منصب وزير الدفاع منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على الرغم من وجود ادعاءات ذات مصداقية بأنه ارتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح[75]. وهذه التعيينات تعزِّز الشعور بالإفلات من العقاب وتزيد من معاناة الضحايا وتقوِّض المساءلة والمصالحة.

رابعاً- خيارات أخرى للنهوض بالمساءلة

49- تقع على عاتق حكومة سري لانكا في المقام الأول المسؤولية عن التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضائيًّا بموجب القانون الدولي وضمان المساءلة. ومن الشروط الأساسية لإحراز تقدُّم ملموس هو الاعتراف بمسؤولية الدولة عن التقصير في المساءلة والاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي وقعت أثناء الحرب والأثر المستمر للأفعال الفظيعة المرتكبة[76]. ومن شأن القيام بتغيير واضح وعلني للرواية المسرودة، إلى جانب وضع خريطة طريق شاملة بشأن الحقيقة والعدالة أن يسهما في إعادة الثقة في السلطات وأن يساعدا في معالجة الاستقطاب العميق في البلد.

50- وقد سلطت المفوَّضية السامية الضوء على التغييرات الهيكلية التي ينبغي إجراؤها لتعزيز المساءلة[77]. ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي: إجراء إصلاح هيكلي شامل لقطاع الأمن والسلطات القضائية، وهذا يشمل إنشاء مكتب نائب عام مستقل تماماً لضمان الحياد والاستقلالية اللازمين لمختلف الجهات الفاعلة المعنية؛ وتعزيز الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات في البلد. وينبغي إعادة النظر في إنشاء آلية قضائية لها مستشار خاص، وهو ما كان قد أوصى به وقبلته السلطات السريلانكية في البداية، على النحو المقترح في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 في عام 2015.

51- وتظل الاستراتيجيات التكميلية من جانب المجتمع الدولي مهمَّة في المساعدة في كسر حلقة الإفلات المنتظم من العقاب. ومن هذه الاستراتيجيات استخدامُ جميع أشكال الولاية القضائية المحتملة، ومنها استخدامها وفقاً للمبادئ المقبولة للولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية والولاية القضائية العالمية، للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سري لانكا ومقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الدولي وزيادة نطاق التعاون القانوني فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة فيما بين الولايات القضائية المعنية[78]. وينبغي للدول أن تعزِّز

(72) انظر https://www.supremecourt.lk/images/documents/sc_107_2011.pdf.

(73) انظر https://www.ucanews.com/news/sri-lanka-church-slams-promotion-of-tainted-officer/103433/.

(74) انظر https://www.cpalanka.org/centre-for-policy-alternatives-cpa-challenges-constitutionality-of-the-appointment-of-inspector-general-of-the-sri-lanka-police-igp/؛ و https://www.newswire.lk/2024/03/14/fr-petition-filed-challenging-appointment-of-igp-deshabandu-tennakoon/.

(75) A/HRC/46/20، الفقرة 23.

(76) المرجع نفسه، الفقرة 52.

(77) المرجع نفسه؛ و A/HRC/51/5، الفقرة 68.

(78) A/HRC/51/5، الفقرة 64(أ).

التعاون القضائي وغيره من وسائل التعاون، وذلك بطرائق من بينها التبادل السري قدر الإمكان للمعلومات عن التدابير التي اتخذتها ضد أفراد معيَّنين وأدلة الإثبات التي استندت إليها. وينبغي للدول المعنية أن تستفيد بشكل أكبر من الإمكانات الكاملة التي يتيحها مستودع المفوَّضية السامية الذي أُنشئ عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/46 و1/51، وذلك من خلال تقديم المعلومات ذات الصلة بشكل استباقي من أجل إيداعها في المستودع، بالإضافة إلى تقديم طلبات للوصول إلى المواد ذات الصلة. ويمكن للدول أن تتخذ المزيد من التدابير لتيسير وصول الأشخاص الذين يملكون معلومات جوهرية ذات صلة بارتكاب انتهاكات إلى سلطات التحقيق في الخارج، ومن ذلك منحهم تأشيرات الدخول، وعند الضرورة، تيسير تغيير مكان إقامتهم بشكل دائم.

52- ومن بين التدابير الأخرى، يمكن للدول أن تنظر في فرض جزاءات محدَّدة الأهداف وتوسيع نطاقها، بما يتَّسق مع القانون الدولي، ومن بين هذه الجزاءات تجميد الأصول وحظر السفر وغير ذلك من التدابير التقييدية التي تستهدف الأشخاص الذين توجد بشأنهم ادعاءات ذات مصداقية أنهم مسؤولون عن انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو انتهاكات فادحة للقانون الدولي الإنساني[79]. وينبغي للدول أن تنظر في القيام بأشكال مختلفة من التدقيق فيما يتعلق بالمسؤولين السريلانكيين الذين توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنهم متورطون في انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذا يشمل التطبيق الصارم لإجراءات الأمم المتحدة لفحص السوابق المتعلقة باحترام حقوق الإنسان لدى أولئك الذين سيعيَّنون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقيام بفحص مماثل من أجل تنفيذ عمليات تبادل ثنائي أو من أجل إتاحة فرص التدريب. ويمكن للدول أيضاً أن تتخذ تدابير لتجنب تمكُّن الأشخاص من الاحتماء وراء الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة للسفراء وغيرهم من الموظفين الدبلوماسيين عندما تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية أنَّ هؤلاء الأشخاص كانوا متورطين في انتهاكات[80]. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول دعم المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز وتمكين الضحايا ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساءلة[81].

53- وعلاوة على ذلك، يمكن للدول وللمؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية استخدام قدرتها على التأثير في السلطات السريلانكية لإثارة شواغل محددة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والثغرات في المساءلة، مع الحث على تحقيق نتائج ملموسة، وذلك في الحوارات الثنائية وكذلك، حسب الاقتضاء، أثناء تصميم وتنفيذ مبادرات المساعدة المالية وغيرها. وفي الحالات المناسبة، ينبغي للدول أن تدعم مبادرات إحياء الذكرى التي تنظمها مجموعات الشتات خارج سري لانكا.

54- ويتيح النظام القانوني الدولي مزيداً من الفرص، وذلك مثلاً من خلال الآليات التي وضعتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان لرفع دول شكاوى ضد دول أخرى[82] و/أو رفع دعاوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية، أينما نصت على ذلك معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. وقد بذلت منظمات المجتمع المدني جهوداً لكي تطلب إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يمارس، قدر الإمكان، اختصاصاً على الجرائم ذات الصلة المرتكبة في سري لانكا. ويتيح نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للدول فرصاً لتفعيل اختصاص المحكمة، وذلك بطرائق منها إحالة مجلس الأمن رسميًّا حالة ما إلى المحكمة الجنائية الدولية (المواد 12-15).

(79) المرجع نفسه، الفقرة 64(ب).

(80) المرجع نفسه، الفقرة 64(ج).

(81) المرجع نفسه، الفقرة 64(هـ).

(82) قبلت سري لانكا اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب المادة 41 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عند التصديق عليه في 11 حزيران/يونيه 1980، والإجراء المتعلق بتقديم دولة بلاغاً ضد دولة أخرى بموجب المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عند التصديق عليها في 25 أيار/مايو 2016.

55- وقرَّر مجلس حقوق الإنسان، في قراريه 1/46 و1/51، أموراً من بينها تعزيز قدرة المفوَّضية السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالنهوض بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني والجرائم ذات الصلة التي ترتكبها جميع الأطراف في سري لانكا. وتحقيقًا لهذه الغاية، أنشأت المفوَّضية السامية فريقًا متخصصاً بشأن مشروعها المتعلق بالمساءلة في سري لانكا. وقد تأثر الفريق وعمله في العام الماضي بحالة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

56- وحتى 5 تموز/يوليه 2024، تألف المستودع الذي أُنشئ في إطار مشروع المفوَّضية السامية من 215 96 بنداً وتضمَّن معلومات من 470 مصدراً مختلفاً (ما يربو على 220 شاهداً و250 منظمة)، وتشمل هذه المصادر منظمات دولية ومتعددة الأطراف. وما زالت المفوَّضية السامية تعمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية لنقل مجموعات البيانات ذات الصلة، بما يتَّسق مع القواعد المعمول بها. ويجري تحسين المعلومات التي يتضمَّنها المستودع من خلال تحقيق ترابط بين مختلف مجموعات المعلومات، وتعزيز نظام إدارة البيانات الإلكترونية واستخدام أحدث الأدوات التحليلية، ومن ذلك تجريب فعالية أدوات البرمجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، في بيئة آمنة رقميّاً.

57- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوَّضية السامية مناصرة الضحايا والناجين وأدمجت نهجاً يركز على الضحايا في تنفيذ الولاية المنوطة بها. وفي عام 2023، أجرت المفوَّضية السامية سلسلة من المشاورات مع الضحايا لاستكشاف أثر الاختفاء القسري في سري لانكا. وتُدرك المفوَّضية السامية تماماً المخاطر التي يواجهها الضحايا والشهود والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يُعنَون بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي وتُرتكَب في الحاضر، وعمدت في إطار تصديها لهذه المخاطر إلى تعزيز شراكتها مع شبكات الحماية وآليات الدعم، بما يشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

58- وواصلت المفوَّضية السامية تحقيقاتها المتعلقة بالمساءلة عن الانتهاكات المزعومة، مع إيلاء الأولوية لحالات محدَّدة من القتل غير المشروع والاختفاء القسري والتعذيب والجرائم الجنسية والجنسانية وانتهاك حقوق الطفل. وقد عُزِّزت الملامح الوصفية للأفراد الذين وردت ادعاءات أنهم هم المسؤولون، ووضع الفريق تصاميم للهياكل والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

59- وتواصل المفوَّضية السامية دعم الإجراءات القضائية وغير القضائية لدى الولايات القضائية المختصة من خلال تبادل المعلومات والأدلة ذات الصلة، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وقد تلقت المفوَّضية السامية حتى الآن طلبات رسمية من السلطات الوطنية للحصول على معلومات وأدلة فيما يتعلق بـ 11 فرداً وردت أسماؤهم في القائمة. وعلاوة على ذلك، واصلت المفوَّضية السامية حوارها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في سياق المساءلة، ومنها منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان، وهي تستخدم ولايتها والشبكة التي أنشأتها لتيسير الاتصال والتعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

60- **إنَّ أمام سري لانكا، وهي على أبواب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فرصة لإعلان التزامها مجدَّداً بالتغييرات الملموسة التي طالبت بها شريحة واسعة من السريلانكيين الذين تظاهروا في عام 2022. وتقع على عاتق الحكومة، قبل فترة الانتخابات وأثناءها وبعدها، مسؤوليةُ الحماية والاحترام التامَّين للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وذلك بطرائق منها الامتناع عن استخدام القوة غير الضرورية أو المفرطة ضد المتظاهرين، كما تقع عليها مسؤولية اتخاذ تدابير لمنع ومعالجة الخطابات والممارسات المثيرة للانقسام والتمييز على أساس ديني أو جنساني أو على أسس أخرى، ومنع سائر الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتصل بالانتخابات.**

61- وتدرك المفوَّضية السامية الأثر العميق الذي تخلفه الأزمة الاقتصادية وعبء الديون في جميع السريلانكيين، ولا سيما أولئك الأشد فقراً والذين يعانون من حالات استضعاف أخرى. وقد تفاقم هذا الضغط الاقتصادي على سري لانكا والعديد من البلدان النامية الأخرى بسبب الوضع الاقتصادي العالمي السائد والهيكل المالي الدولي. وتحثُّ المفوَّضية السامية سري لانكا على التأكد من أنها تسترشد في قراراتها المتعلقة بسياستها الاقتصادية وبتصحيح أوضاعها المالية العمومية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وذلك بطرائق منها ضمان توفير حماية اجتماعية وافية. وينبغي للدائنين الخارجيين أن يتيحوا للحكومة الحيز المالي اللازم الذي يمكِّنها من إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان ألَّا تقوِّض تدابير التقشُّف قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان.

62- وإنه لمن دواعي القلق البالغ ما لوحظ من اتجاهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُذكَر من بينها استمرار عدم احترام الحريات الأساسية، مثلما يتبيَّن من القوانين الرجعية الجديدة، وتآكل الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وحالات التهديد والترهيب والعنف ضد ضحايا الحرب الأهلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين، وعودة ظهور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي كانت تُرتكَب في الماضي.

63- وما انفك عدم اعتراف سري لانكا بمعاناة الضحايا على وجه التحديد، وعدم اعترافها بالدور الذي قام به الجيش وقوات الأمن الأخرى في ارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان وعدم التصدي للانتهاكات المرتكبة في الماضي والحاضر يمثل عقبة رئيسية أمام سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد. ولا يزال العديد من الهياكل وبعض أعضاء أجهزة الدولة المتورطين وفقاً لأدلة ذات مصداقية في جرائم جسيمة وانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ثابتين في مكانهم، مما يحول دون إحراز تقدُّم ملموس في المساءلة ويتيح إدامة انتهاكات حقوق الإنسان. وقد كان الإفلات الراسخ من العقاب متجلياً في الفساد والتعسُّف في استعمال السلطة اللذين ساهما في حدوث الأزمة الاقتصادية واندلاع الاحتجاجات الشعبية في عام 2022[(83)].

64- وبعد الانتخابات، ينبغي للحكومة الجديدة المنتخبة أن تسعى - على سبيل الاستعجال - إلى وضع رؤية وطنية شاملة للجميع بشأن سري لانكا تعالج فيها الأسباب الجذرية للنزاع، وأن تُجري الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الأساسية التي هي لازمة لتعزيز الديمقراطية ونقل السلطة السياسية وتعزيز المساءلة والمصالحة.

65- وإنه لمن الضروري إجراء تغييرات أساسية من أجل تعزيز المساءلة والمصالحة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتعسف في استعمال السلطة في المستقبل. وهذا ينطوي على تنفيذ إصلاحات كبيرة في قطاع الأمن، وينبغي أن يكون من بين هذه الإصلاحات التدقيق في السوابق من أجل إقصاء المتورطين في ارتكاب انتهاكات جسيمة، وإرساء إطار عملياتي وقضائي لضمان الامتثال الصارم لمعايير حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة إجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية الضرورية حتى يتمكن البلد من الامتثال لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومنع تكرر الانتهاكات الجسيمة وتعزيز نظم الحكم الديمقراطية والقائمة على تداول السلطة. وتظل المفوَّضية السامية على استعداد لمساعدة سري لانكا في هذا المسار.

66- وينبغي لمجلس حقوق الإنسان وفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة سد فجوة المساءلة في سري لانكا عن طريق الدعم والاستخدام الكاملين للإمكانات التي تتمتع بها المفوَّضية

(83) انظر A/HRC/51/5.

السامية بعد تعزيز قدرتها من أجل الاضطلاع بالعمل المتعلق بالمساءلة بموجب قراري المجلس 1/46 و1/51 والمساعدة في تهيئة الظروف والإرادة السياسية اللازمة لبذل جهود مجدية في مجالي المساءلة والمصالحة في البلد.

67- وبناءً على التوصيات الواردة في التقارير السابقة[84]، توصي المفوَّضية السامية حكومة سري لانكا بما يلي:

(أ) الترويج بنشاط لرؤية تعددية وشاملة للجميع بشأن سري لانكا، تقوم على عدم التمييز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وذلك بطرائق منها منع وإدانة ما يصدر عن المسؤولين الدينيين من خطابات وأفعال تحرِّض على التمييز والكراهية والعنف ضد المرأة والأقليات؛

(ب) ضمان الحق في المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة على جميع مستويات الحكومة؛

(ج) تهيئة بيئة مؤاتية للعدالة الانتقالية من خلال تنفيذ تدابير لبناء الثقة، من بينها على سبيل المثال الإفراج عن الأراضي التي هي في قبضة الجيش، ووقف عمليات الاستيلاء الجديدة على الأراضي في شمال البلد وشرقه، والإفراج عن جميع المعتقلين منذ فترة طويلة بموجب قانون منع الإرهاب، وإلغاء تجريم مبادرات إحياء ذكرى الضحايا ودعم تلك المبادرات؛

(د) العمل على أن يُقصى من السلطة الأشخاصُ الذين هناك ادعاءات ذات مصداقية أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والامتناع عن تعيينهم أو ترقيتهم في مناصب رفيعة المستوى في الحكومة أو قطاع الأمن أو السلك الدبلوماسي، وكذلك في أيِّ مؤسسة، وخاصة في المؤسسات التي أنشئت لتحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة؛

(هـ) فرض وقف فوري لتطبيق قانون منع الإرهاب وضمان اتساق أيِّ تشريع بديل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير التي سبق أن وضعها خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تشريعات مكافحة الإرهاب[85]؛

(و) إلغاء أو تعديل القوانين الراهنة أو المقترحة التي تقيِّد دون مبرِّر الحقَّ في كل من حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ومنها قانون السلامة على الإنترنت، والقانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومشروع قانون المنظمات غير الحكومية، والتعديل المقترح على قانون الاتصالات السريلانكي؛

(ز) إصدار تعليمات علنية لا لبس فيها إلى جميع فروع الجيش والمخابرات وقوات الشرطة تُفيد بأنَّ الاعتقالات التعسفية والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان محظورة وسيجري بانتظام التحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها؛

(ح) إنشاء سلطة ادعاء مستقلة، على سبيل العجلة، تكون منفصلة عن وظيفة النائب العام، من أجل تقييم المعلومات ذات الصلة واتخاذ قرارات مستقلة في مجال الادعاء، وذلك في قضايا من بينها ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في العقود الماضية؛

(84) A/HRC/46/20، الفقرة 60؛ وA/HRC/49/9، الفقرة 67؛ وA/HRC/51/5، الفقرة 71؛ وA/HRC/54/20، الفقرة 65.

(85) انظر البلاغ LKA 7/2021.

(ط) تجنُّب تدخل الجيش في إنفاذ القانون وفي الشـــؤون التجارية والمدنية وتقليص الوجود العسكري في المقاطعات الشمالية والشرقية تقليصاً كبيراً؛

(ي) إصـدار أمر إلى جميع الأجهزة الأمنية والاسـتخباراتية لكي تُنهي فوراً جميع أشـكال المراقبة والمضـايقات والأعمال الانتقامية التي تسـتهدف المدافعين عن حقوق الإنسـان والصـحفيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم، وخاصة النساء؛

(ك) تقييم أثر تدابير التقشُّـف في مسـتوى معيشـة المحرومين والمهمَّشـين، أفراداً ومجموعات، والتخفيف من ذلك الأثر، واتخاذ جميع التدابير المناسـبة لحماية الحقوق الجوهرية المحمية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بأولئك الأفراد وتلك المجموعات؛

(ل) تقييم الأثر السـلبي للفسـاد في التمتع بحقوق الإنسـان وضـمان اعتماد تدابير لمكافحة الفساد تتماشى مع التزامات حقوق الإنسان؛

(م) ضـمان اسـتفادة المحرومين والمهمَّشـين، أفراداً ومجموعات، من تدابير الحماية الاجتماعية، وذلك بطرائق منها زيادة المخصَّصات المالية المرصودة للضمان الاجتماعي؛

(ن) الفصل في المنازعات على الأراضي بطرائق تتسم بالشفافية والتشاور والنزاهة وعدم التمييز وضمان الحوار بين الأديان حول تشييد المواقع الدينية؛

(س) التوقف عن تنفيذ عملية يوكثيا والإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين في سـياقها، وتوفير تدابير دعم مجتمعية بشأن العلاج وإعادة التأهيل والحد من الضرر للأشخاص الذين يعانون من إدمان المخدرات ووضع وتنفيذ سياسة بشأن المخدرات تركِّز على حقوق الإنسان والصحة العمومية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حقوق الإنسان وسياسة مكافحة المخدرات؛

(ع) الاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن تلقي البلاغات والنظر فيها بموجب المادة 31 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري والانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

68- وتوصي المفوَّضية السامية مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) التعاون في التحقيق مع الأشخاص الذين ادُّعي أنهم جناة ضالعون في جرائم دولية ارتكبها أيُّ طرف من أطراف النزاع في سري لانكا وملاحقتهم قضائيّاً، وذلك بواسطة إجراءات قضائية أمام الولايات القضـائية الوطنية، بموجب مبادئ من بينها المبادئ المقبولة للولاية القضـائية خارج الحدود الإقليمية أو الولاية القضـائية العالمية، من خلال الشـبكات الدولية ذات الصـلة وعمليات المساعدة القانونية المتبادلة وبالتعاون مع الناجين وأسرهم وممثليهم؛

(ب) النظر في استخدام خيارات قانونية دولية أخرى لتعزيز المساءلة في سري لانكا؛

(ج) القيام، في إطار مجموعة أوسـع من تدابير المسـاءلة وبما يتَّسـق مع القانون الدولي، باسـتكشـاف مزيد من الجزاءات المحدَّدة الأهداف، مثل تجميد الأصـول وحظر السـفر اللذين يسـتهدفان الأفراد الذين هناك بشـأنهم ادعاءات ذات مصـداقية أنهم ارتكبوا انتهاكات دولية فاحشـة لحقوق الإنسان أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني؛

(د) مراجعة تدابير اللجوء فيما يتعلق بالمواطنين السريلانكيين لحماية أولئك الذين يواجهون أعمالاً انتقامية والامتناع عن أيّ إعادة قسرية لهم إلى بلدهم في الحالات التي تنطوي على خطر حقيقي أن يتعرَّضوا للتعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

(هـ) دعم المفوَّضية السامية لكي تواصل ما تقوم به من رصد وإبلاغ ومن عمل معزَّز في مجال المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وما يتصل بها من جرائم في سري لانكا.